



شرح كتاب الروض المربع على زاد المستقنع

الدرس الحادي عشر / تنمة باب السواك وسنن الوضوء وبداية باب
فروض الوضوء وصفته



سلسلة المحاضرات الصوتية للشرح:

[صفحة شرح الروض المربع على التليجرام](#)

[شرح كتاب الروض المربع على إسلام ويب](#)

[رابط المتن: متن كتاب الروض المربع على موقع المكتبة الشاملة](#)

[والتفريغات تنشر على صفحة: تفريغ شرح الروض المربع](#)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على عبد الله ورسوله نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم، أما بعد:

(ومن سنن الوضوء) وهي جمع سنة، وهي في اللغة الطريقة، وفي الاصطلاح ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه، وتطلق أيضاً على أقواله وأفعاله وتقريراته - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وسمى غسل الأعضاء على الوجه المخصوص وضوءاً لتنظيفه المتوضئ وتحسينه. (السواك) وتقدم أنه يتأكد فيه ومحلّه عند المضمضة (وغسل الكفين ثلاثاً) في أول الوضوء ولو تحقق طهارتهما (ويجب) غسلهما ثلاثاً بنية وتسمية (من نوم ليل ناقض لوضوء) لما تقدم في أقسام الماء ويسقط غسلهما والتسمية سهواً وغسلهما لمعنى فيهما، فلو استعمل الماء ولم يدخل يده في الإناء لم يصح وضوؤه وفسد الماء. (و) من سنن الوضوء (البداة) قبل غسل الوجه (بمضمضة ثم استنشاق) ثلاثاً ثلاثاً بيمينه واستنثاره بيساره (و) من سننه (المبالغة فيهما) أي في المضمضة والاستنشاق (لغير صائم) فتكره والمبالغة في مضمضة إدارة الماء بجميع فمه، وفي الاستنشاق جذب به بنفس إلى أقصى الأنف، وفي بقية الأعضاء ذلك ما ينبو عنه الماء للصائم وغيره، (و) من سننه (تخليل اللحية الكثيفة) بالثاء المثناة وهي التي تستر البشرة فيأخذ كفاً من ماء يضعه من تحتها بأصابعه مشتبكة أو من جانبيها ويعركها، وكذا عنقه وبقي شعور الوجه (و) من سننه تخليل (الأصابع) أي أصابع اليدين والرجلين، قال في الشرح: وهو في الرجلين أكد ويخلل أصابع رجله بخنصر يده اليسرى من باطن رجله اليمنى من خنصرها إلى إبهامها، وفي اليسرى بالعكس، وأصابع يديه إحداهما بالأخرى، فإن كانت أو بعضها ملتصقة سقط. (و) من سننه (التيامن) بلا خلاف (وأخذ ماء جديد للأذنين) بعد مسح رأسه ومجاوزة محل فرض. (و) من سننه (الغسلة الثانية والثالثة) وتكره الزيادة عليها. ويعمل في عدد الغسلات بالأقل، ويجوز الاقتصار على الغسلة الواحدة. والثنتان أفضل والثلاثة أفضل منهما. ولو غسل بعض أعضاء الوضوء أكثر من بعض لم يكره. ولا يسن مسح العنق ولا الكلام على الوضوء. [باب فروض الوضوء وصفته] الفرض لغة يقال لمعان أصلها الحز والقطع، وشراً ما أثيب فاعله وعوقب تاركه. والوضوء استعمال ماء طهور في الأعضاء الأربعة على صفة مخصوصة، كان فرضه مع فرض الصلاة كما رواه ابن ماجه ذكره في " (المبدع). " فروضه ستة. (أحدها) (غسل الوجه) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: {فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ} [المائدة: 6] (والفم والأنف منه) أي من الوجه لدخولهما في حده فلا تسقط المضمضة ولا الاستنشاق في وضوء ولا غسل لا عمداً ولا سهواً. (و) الثاني (غسل اليدين) مع المرافقين لِقَوْلِهِ تَعَالَى: {وَأَيِّدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ} [المائدة: 6]. (و) الثالث (مسح الرأس) كله (ومنه الأذنان) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: {وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ} [المائدة: 6] وقوله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «الأذنان من الرأس» رواه ابن ماجه. (و) الرابع (غسل الرجلين) مع الكعبين لِقَوْلِهِ تَعَالَى: {وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ} [المائدة: 6] والخامس (الترتيب) على ما ذكر الله تعالى لأن الله تعالى أدخل الممسوح بين المغسولات ولا نعلم لهذا فائدة غير الترتيب، والآية سيقّت لبيان الواجب والنبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - رتب الوضوء وقال: «هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به» فلو بدأ بشيء من الأعضاء قبل غسل الوجه لم يحسب له، وإن توضأ منكساً أربع مرات صح وضوءه إن قرب الزمن، ولو غسلها جميعاً دفعة واحدة لم يحسب له غير الوجه، وإن انغمس ناوياً في ماء وخرج مرتباً أجزأه وإلا فلا.

(و) السادس (الموالة) لأنه - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «رَأَى رجلاً يصلي وفي ظهر قدمه لمعة قدر الدرهم لم يصبها الماء فأمره أن يعيد الوضوء» رواه أحمد وغيره (وهي أي الموالة (أن لا يؤخر غسل عضو حتى ينشف الذي قبله) بزمان معتدل أو قدره من غيره، ولا يضر إن جف لاشتغاله بسنة كتخليل وإسباغ وإزالة وسوسة أو وسخ، ويضر لاشتغال بتحصيل ماء أو إسراف أو نجاسة أو وسخ لغير طهارة. وسبب وجوب الوضوء الحدث ويحل جميع البدن كجناية).

فقد وقفنا عند قول المؤلف -رحمه الله-: "ومن سنن الوضوء" وأنبه على ما سبق التنبيه عليه مراراً، أننا نشرح على مذهب الحنابلة، ولا نشرح على قولٍ يخالف معتمد مذهبنا، أنا هنا لا لأقول لك إن الراجح عندي كذا، ومن أنا حتى يكون ترجيحي أولى في الأخذ به من ترجيح الحنابلة -رحمهم الله-، فأنا أشرح الكتاب على مذهب أصحابه، هل نقضي على هذه المذاهب، ونُخفي أقوالها؛ لأنها لا تعجب بعض الناس؟

أناس يريدون التفقه على مذهب الإمام أحمد، نأتي بهم وندرسهم على اختياراتنا! هذا قول فقهاء هذا المذهب، فحذه وتعلم عليه، لا يُعجبك قول فقهاء هذا المذهب، فلا تتفقه عليه، الدنيا واسعة، لكن أنت جئت لتتفقه على هذا المذهب، وأنا التزمت أن أشرح لك على هذا المذهب، فما يُخالف هذا الالتزام وما يُخالف هذا الشرط، خيانة وغش، إذا لم أنبهك عليه، وإذا نَهَيْتُكَ عليه ففضول في هذه المرحلة، لا ينفعل، بل قد يضر.

هذا تنبيه أرجو ألا أحتاج إلى تكراره بعد أن نَبَّهْتُ عليه الآن، ونَبَّهْتُ عليه من قبل، لا تأتٍ وتقول لي: "ما الراجح في كذا؟ ما دليل الأصحاب في كذا؟ حديثهم ضعيف" وتبدأ تستشكل إشكالات ليست للفائدة العلمية، ولكن للتشغيب على قولهم في هذا، لا يُحتاج إلى هذا، وأنا أشرح لك كلامهم وفقههم على مُعْتَمَد مذهبهم.

قال المؤلف -رحمه الله-: "ومن سنن الوضوء وهي جمع سنة وهي في اللغة: الطريقة، وفي الاصطلاح: ما يُثاب على فعله ولا يُعقاب على تركه" طبعاً هذا تعريف يعني لأنه الآن ليس في محل الصناعة الأصولية التي فيها التدقيق الأصولي، فهو يُعرَف بما يُقَرَّب المعنى، حتى وإن كان بالحكم، فالسنة في اللغة: الطريقة، وفي الاصطلاح: تُطَلَّق على إطلاقٍ الحكم فيه أن من فعله يُثاب فاعله -يُثاب عليه- ولا يُعاقب لو تركه.

"وتُطَلَّق أيضاً على أقواله وأفعاله وتقريراته -صلى الله عليه وسلم- طبعاً السنة لها إطلاقات عديدة، فتُطَلَّق على ما يقابل الكتاب مما صدر عن النبي -صلى الله عليه وسلم- من قول أو فعل أو تقرير، وتُطَلَّق على ما يقابل الفرض -وهو الذي ذكره المؤلف هنا في قوله: "ما يُثاب على فعله ولا يُعقاب على تركه"، وتُطَلَّق على كل ما يؤخذ منه تشريع من أحوال النبي -صلى الله عليه وسلم-، وتُطَلَّق على ما هو أعم من ذلك حتى صفات النبي -عليه الصلاة

والسلام- الحلقية والحلقية وما كان من الجيلة وما فعله على سبيل العادة، كل ذلك داخل فيها، وتُطلق على ما يقابل البدعة، وتُطلق على الشريعة كلها كما ألفت كتب كثيرة في زمان السلف باسم السنة، والمراد بها الشريعة، وتُطلق على عقيدة أهل السنة في مقابل أقوال أهل البدع، فإطلاقاتها كثيرة بحسب السياق الذي يتكلم فيه العالم أو يُؤلف فيه الكتاب.

فالمراد هنا في سنن الوضوء، وفي سنن الغسل، وغير ذلك مما يأتي في كلام الفقهاء: هو ما يُثاب على فعله ولا يُعاقب على تركه، ويُرادفها المستحب، وقد يُفَرَّق بينهما، لكن الأصل أنه لا تفرق، قد يُفَرَّق بين المستحب أعم مما ثبت دليل أثري منسوب للنبي -عليه الصلاة والسلام- من قوله أو فعله أو تقريره، فيكون ما ثبت بالقياس مثلاً استحباب، ولا يُقال إنه مستحب ولا يُقال إنه سنة، وهذا تفرق لبعض أهل العلم، لكن الشائع في استعمالات فقهاءنا عدم التفرق، وأنه يُطلق السنة، يُقال عن هذا سنة ويُقال عنه مستحب بمعنى.

قال المؤلف -رحمه الله-: "وسُي غسل الأعضاء على الوجه المخصوص وضوءاً لتنظيفه المتوضئ وتحسينه" فهذا وجه تسمية الوضوء وضوءاً؛ لأنه مُشتق من الوضوء، وهي الحسن.

قال: "ومن سنن الوضوء: السواك" ذكر المؤلف هنا -رحمه الله- تسعة من السنن، وهناك أمور زائدة لم يذكرها، هو قال: "من" يعني هو يذكر الآن بعض سنن الوضوء، فمن هنا للتبويض، يعني وبعض سنن الوضوء ما سأذكره، فمنها السواك.

"وتقدّم أنه يتأكد فيه" أي في الوضوء، وفيه سنة مؤكدة، "ومحله عند المضمضة".

قال: "وغسل الكفين ثلاثاً في أول الوضوء ولو تحقق طهارتهما".

طبعاً من السنن التي تُذكر هنا، لا سيما في أول الوضوء: استقبال القبلة؛ لأنه عبادة ومستحب في كل عبادة استقبال القبلة إلا بدليل.

طيب، قال: "وغسل الكفين ثلاثاً في أول الوضوء ولو تحقق طهارتهما، ويجب غسلها ثلاثاً بنية وتسمية من نوم ليلٍ ناقض لوضوء" فهذا استطراد منه في الكلام على أحكام غسل اليدين، فهما في الوضوء سنة.

"ويجب غسلها ثلاثاً بنية وتسمية" يعني ينوي غسلها.

"من نوم ليلٍ ناقضٍ لوضوء" ويُسمَّى.

"لما تقدم في أقسام الماء، ويسقط غسلها والتسمية سهواً" فليس غسلها شرطاً لصحة الطهارة؛ لذلك يسقط سهواً.

قال: "وغسلها لمعني فيها، فلو استعمل الماء ولم يدخل يده في الإناء لم يصح وضوؤه وفسد الماء" يعني يقول إن غسل اليدين ثلاثاً من نوم ليل ناقض لوضوء، لمعنى في اليدين، فليس المراد أنك إذا غمستهما في الإناء يتأثر الإناء وأما إذا حصل الماء في يدك بدون غمس في الإناء فلا أثر لهذا، وإنما المعنى في اليدين، معنى تعبدي غير معقول لنا، لكن ليس المعنى أنك إذا أدخلتهما في الإناء أثر وإذا لم تدخلهما في الإناء بل حصل الماء فيها فلا أثر؛ ولهذا قال: "فلو استعمل الماء ولم يدخل يده في الإناء، لم يصح وضوؤه وفسد الماء" والمراد بالفساد هنا: خروجه عن الطهورة.

قال -رحمه الله-: "ومن سنن الوضوء: البداءة -أو البداءة- قبل غسل الوجه بمضمضة ثم استنشاق" وهنا ابتداء إضافي، أي بالنسبة للوجه، وإلا فقد سبق أنه يُسن قبل ذلك أمور من التسمية، واستقبال القبلة، وغسل الكفين ثلاثاً، فالبداءة هنا إضافية، باعتبار ما بعدها.

"بمضمضة ثم استنشاق ثلاثاً ثلاثاً بيمينه" ثلاثاً ثلاثاً بيمينه هذا هو المستحب.

"واستنثاره بيساره" الاستنشاق: جذب الماء بالنفَس إلى داخل الأنف، والمضمضة -واضح-: أن تجعل الماء في فمك وتديره ثم تَمُجُّه بعد ذلك، لكن الاستنشاق: جذبه بالنفَس إلى داخل الأنف، طيب، إخراجُه بعد ذلك: استنثار، يُسمَّى استنثاراً، كذلك لو لم يُخرج الماء الذي مضمض به فقد حصلت المضمضة؛ لأن المضمضة إدارته في الفم، أدنى إدارة، ويجذبه في الاستنشاق بالنفَس أدنى جذب، هذا القدر الواجب، والمبالغة فيه مستحبةٌ لغير صائم؛ ولهذا قال: "واستنثاره بيساره" المضمضة تكون باليمين والاستنشاق يكون باليمين، أما الاستنثار فيكون باليسار.

"ومن سننه المبالغة فيها أي في المضمضة والاستنشاق لغير صائم" يعني فتُكره؛ لهذا قال الشارح -رحمه الله-: "فُتُكِرُهُ".

"والمبالغة في مضمضة إدارة الماء بجميع فمه، وفي استنشاق جذبه بنفيس إلى أقصى أنفه، وفي بقية الأعضاء ذلك ما ينبو عنه الماء للصائم وغيره".

المبالغة في المضمضة والاستنشاق مستحبة إلا لصائم فيكره مطلقاً، أي سواء كان قبل الزوال أو بعد الزوال، تُسن المبالغة في سائر الأعضاء، كما ذكر المؤلف هنا معنى المبالغة في بقية الأعضاء: "ذلك ما ينبو عنه الماء" وهذا مستحب للصائم وغيره.

تُسن "البداة قبل غسل الوجه بمضمضة واستنشاق" إذا لو أنه قدّم غسل وجهه على المضمضة والاستنشاق، فلا بأس بهذا، يعني وضوؤه صحيح، ترتيب هذا بين المضمضة والاستنشاق وبين الوجه استحباب فقط، ترتيبه مستحب؛ لأن الوجه منه الفم والأنف، أيضاً يستنشق بيمينه ثلاثاً ثلاثاً، إن شاء فعل ذلك من غرفة واحدة - وهذا أفضل -، وإن شاء من ثلاث، وإن شاء من ست، يعني يتمضمض ويستنشق بيمينه ثلاثاً ثلاثاً، إما أن يفعل ذلك من غرفة واحدة - وهذا أفضل -؛ لحديث علي -رضي الله عنه- أنه توضعاً فمضمض ثلاثاً واستنشق ثلاثاً بكف واحد، وقال: "هذا وضوء نبيكم صلى الله عليه وسلم" وإن شاء فعل ذلك من ثلاث غرفات؛ لحديث علي أيضاً أنه مضمض واستنشق ثلاثاً بثلاث غرفات، وإن شاء فعل ذلك من ست غرفات، لكن الأفضل -المستحب- ألا يفصل بين المضمضة والاستنشاق، فهذا ما يتعلق بقوله -رحمه الله-: "البداة بمضمضة ثم استنشاق ثلاثاً ثلاثاً بيمينه"

قال -رحمه الله-: "ومن سننه تحليل اللحية الكثيفة بالثاء المثلثة -الكثيفة- وهي التي تستر البشرة" هذا تعريف اللحية الكثيفة: التي تستر البشرة، فلا تُرى من ورائها البشرة.

"فيأخذ كفاً من ماء" هذه صفة التحليل.

"يأخذ كفاً من ماء يضعه من تحتها بأصابعه مشتبكة، أو من جانبيها ويعركها" إذا يُفرد لها ماءً -للحية- يخلل الشعر استحباباً، اللحية يجب غسل اللحية طويلاً وعرضاً، يعني حتى لو كانت لحية طويلة تخرج عن حد الوجه، وهو من منابت شعر الرأس إلى ما انحدر من اللحيين والذقن، فهذه من الوجه، يجب غسل طولها وعرضها، هذا ظاهرها يعني، الكلام على الظاهر الآن، وأما التحليل وهو إدخال الماء في باطن شعر اللحية، فيُسن تحليل الساتر للبشرة منها -وهو الكثيفة يعني- وذلك بالصفة التي ذكرها المؤلف، أن يأخذ كفاً من ماء يضعه من تحتها بأصابعه

مشتبكة، أو يضع هذا الكف من جانبيها ويعركها، وكذلك يفعل في العنقة والشارب والحاجبين، وأما اللحية الخفيفة وكذلك سائر شعور الوجه الخفيفة وهي التي لا تستر البشرة، فيجب غسلها وغسل ماتحتها. إذا في الوضوء شعور الوجه على قسمين:

- قسمٌ خفيف، تُرى من ورائه البشرة، وهذا يجب تخليله.
- وقسمٌ كثيف، لا تُرى من ورائه البشرة، وهذا يُستحب تخليله.

في الغسل يجب التخليل مطلقاً كثيفاً كانت أو خفيفاً، في التيم لا يخلل لا الخفيفة ولا الكثيفة بل يُكره ذلك والمستحب في تخليل اللحية أن يكون عند غسلها، وإن شاء إذا مسح رأسه، نص عليه الإمام أحمد -رحمه الله-

قال المؤلف -رحمه الله-: **"وكذا عنقته وباقي شعور الوجه"** يعني يفعل فيها مثل اللحية، خفيفة كانت أو كثيفة.

"ومن سننه تخليل الأصابع أي أصابع اليدين والرجلين، قال في الشرح: 'وهو في الرجلين أكد' ويخلل أصابع رجله بخنصر يده اليسرى من باطن رجله اليمنى من خنصرها إلى إبهامها وفي اليسرى بالعكس" أي من إبهامها إلى خنصرها.

"وأصابع يديه إحداها بالأخرى، فإن كانت أو بعضها ملتصقة سقط".

"ومن سنن الوضوء التيامن بلا خلاف وأخذ ماء جديد للأذنين بعد مسح رأسه ومجاوزة محل فرض". طيب، أخذ ماءً جديدًا للأذنين هذا هو المذهب، أنه يُستحب، وفيه حديث، لكن في صحته عن النبي -عليه الصلاة والسلام- كلام، ولكن صحّ ذلك عن ابن عمر -رضي الله عنهما- أخرجه مالك في الموطأ، وكون الأذنين من الرأس لا يمنع أن تُفردا بمسح، كما أن الفم والأنف من الوجه ويفردان أيضًا، فالمسنون أخذ ماءً جديدًا للأذنين بعد مسح رأسه، هذا أيضًا من سنن الوضوء.

طيب، المؤلف -رحمه الله- لما ذكر غسل اليدين ثلاثاً من نوم ليلٍ ناقضٍ لوضوء، وأنه غسلها يسقط سهواً، إلى آخر ما ذكره من أحكام، لم يذكر هل يُستحب أن يُغسل معاً -يعني يغسل الكفين معاً- أو أن يُقدّم إحداها على الأخرى، **المستحب تقديم اليمنى على اليسرى في هذا الغسل**؛ لأن المستحب التيامن، فعموم النصوص التي تدل على استحباب التيامن، تدل على هذا أيضًا.

يقول المؤلف -رحمه الله-: "ومجاوزة محل فرض" أي هذا أيضاً من سنن الوضوء، أن يجاوز الإنسان محل الفرض؛ لأن ذلك فيه إسباغ للوضوء ومبالغة، وقد فعله أبو هريرة -رضي الله عنه- فإنه غسل يده حتى أشرع في العضد، وزاد في حديث النبي -عليه الصلاة والسلام-: "إن أمتي يأتون يوم القيامة غراً محجلين من آثار الوضوء" قال: "فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل". فالمستحب أن تزيد عن محل الفرض.

قال: "ومن سننه الغسلة الثانية والثالثة" أما الأولى فهي فرض، الثانية والثالثة مستحبة.

"وذكره الزيادة عليها، ويعمل في عدد الغسلات بالأقل" يعني إذا شك هل غسل ثنتين أو ثلاثاً يجعلها ثنتين.

"ويجوز الاختصار على الغسلة الواحدة، والثنتان أفضل منها، والثلاثة أفضل منها، ولو غسل بعض أعضاء الوضوء أكثر من بعض لم يكره" يعني مثلاً غسل الوجه مرتين، واليدين إلى المرفقين ثلاث مرات، والرجل مرة واحدة، لا بأس، لا كراهة في هذا، فهذه المستحبات التي ذكرها المؤلف هنا.

من التنبيهات التي يحسن ذكرها هنا: أن المؤلف -رحمه الله- لم يستوعب سنن الوضوء؛ لأنه قال: "ومن سنن الوضوء"، فمنها مما لم يذكره:

- ✓ تقديم النية على أول مسنونات الطهارة.
- ✓ ومنها استصحاب تذكر النية في جميعها.
- ✓ ومنها استقبال القبلة.
- ✓ ومنها رفع البصر إلى السماء بعد فراغه.
- ✓ ومنها أن يقول الذكر الوارد بعد الوضوء وهو: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، اللهم اجعلني من التوابين، واجعلني من المتطهرين، سبحانك اللهم بحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك.
- ✓ ومنها ما يتعلق بالتيامن أيضاً فإن التيامن الذي ذكره المؤلف يكون حتى بين الكفين للقاء من نوم الليل، وبين الأذنين كما قاله الزركشي، وقال بعض أصحابنا بل يمسحها معاً.
- ✓ ومن السنن أيضاً أن يزيد في ماء الوجه.

✓ ومنها أن يتولى وضوؤه بنفسه من غير معاونة، لكن تُباح المعاونة ويُباح أيضاً تنشيف الأعضاء.

طيب، قال المؤلف -رحمه الله تعالى-: "ولا يُسن مسح العنق" أي ليس ذلك من مستحبات الوضوء، لا يُسن مسح العنق.

"ولا الكلام على الوضوء" أي لا يُسن الكلام على الوضوء، وبعض أصحابنا قال: "يكره" والمراد بالكراهة هنا ترك الأولى، فالكراهة تُطلق أحياناً على خلاف الأولى، وإن كان ليس في درجة المكروه -أي التنزيه-، وهذا يعني خلاف الأصل، لكن مرادهم بالكراهة هنا خلاف الأولى، يعني من قال بالكراهة ...، كلام المؤلف هنا أنه لا يُسن، لكن هل الكلام على الوضوء مكروه بمعنى الكراهة التنزيهية، أو أنه خلاف الأولى؟ معنى الكراهة هنا أنه خلاف الأولى.

ثم انتقل المؤلف -رحمه الله- إلى باب فروض الوضوء وصفته، فقال -رحمه الله-: "باب فروض الوضوء وصفته" أي الكلام على صفة الوضوء.

"الفرض يُقال لمعانٍ منها الحز والقطع" فالقطع والحز في الشيء والتفريط فيه، كله بمعنى واحد، هذا من حيث اللغة. "وشرعاً ما أثبت فاعله وعوقب تاركه" وهذا أيضاً معنى تقريبي، أو ذكر حكم الفرض، وقلنا إن الفرض والواجب سواء عند أصحابنا في الأصول إلا أنهم يفرقون بينهما في الفروع في مسائل، فهو ما أثبت فاعله، أي امتثالاً، وعوقب تاركه، أي إذا تركه مطلقاً، قصداً، ولهذا عرّفه في التحرير، ومختصر التحرير، وغيرهما بأنه: "ما ذمّ شرعاً تاركه قصداً مطلقاً"، وشرح هذا المعنى مهم، إلا أنه يُحال عليه في كتب الأصول، ما ذمّ شرعاً تاركه قصداً مطلقاً، هذا أمر ينبغي أن يدركه طالب العلم في تعريف الواجب أو في تعريف الفرض.

قال -رحمه الله-: "والوضوء استعمال ماء طهور في الأعضاء الأربعة" ولا بد أن يُزاد هنا "مباح" لأنه لا يصح الوضوء بالماء المغصوب، استعمال ماء طهورٍ ومباح يعني في الأعضاء الأربعة: الوجه، واليدين، والرأس ومنه الأذنان، والرجلين.

"على صفة مخصوصة" يأتي ذكرها في الكلام على صفة الوضوء.

قال -رحمه الله-: "وكان فرضه مع فرض الصلاة كما رواه ابن ماجة ذكره في المبدع. فروضه ستة" فروض الوضوء ستة.

"أحدها" أي أحد فروض الوضوء.

"غسل الوجه؛ لقوله تعالى: 'فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ'، والفم والأنف منه أي من الوجه" لماذا؟ قال: "لدخولهما في حده، فلا تسقط المضمضة ولا الاستنشاق في وضوء ولا غسل لا عمداً ولا سهواً ولا جهلاً" لأنهما فرض، وحينئذٍ فالفرض هنا- ما لا يسقط لا عمداً ولا سهواً ولا جهلاً، بخلاف الواجب، فإنه ذكرنا أن التسمية في الوضوء تسقط سهواً؛ لأنها واجب وليست فرضاً، أما الفرض فلا يسقط بحال.

"والثاني: غسل اليدين مع المرفقين؛ لقوله تعالى: 'وَأَيِّدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ'، والثالث: مسح الرأس كله" هذا المذهب، أن الفرض في الوضوء: مسح الرأس كله، وليس بعضه ولا ربه ولا ثلاث شعرات، كما يقوله بعض أهل العلم، وإنما الواجب المسح في الرأس كله.

"ومنه الأذنان؛ لقوله تعالى: 'وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ'، وقوله صلى الله عليه وسلم: 'الأذنان من الرأس' رواه ابن ماجة" سيأتي الكلام على صفة هذا الغسل، وحد الوجه إلى آخره.

قال -رحمه الله-: "وغسل الرجلين مع الكعبين؛ لقوله تعالى: 'وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ'، والخامس: الترتيب على ما ذكر الله تعالى؛ لأن الله تعالى أدخل الممسوح بين المغسولات" في آية المائدة: "فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيِّدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ" هذان مغسولان، "وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ" هذا ممسوح، "وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ" هذا مغسول، فلم يفصل، يعني لم يذكر المغسولات ثم الممسوح، بل أدخل الممسوح بين المغسولات، وهذا يدل على أن الترتيب مراعى.

قال: "ولانعلم لهذا فائدة غير الترتيب والآية سيقى لبيان الواجب والنبي صلى الله عليه وسلم- رتب الوضوء وقال: 'هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به' فلو بدأ" تفريراً على أن الترتيب فرض.

"فلو بدأ بشيء من الأعضاء قبل غسل الوجه لم يحسب له" ساقط، طبعاً الكلام هنا على اليدين إلى المرفقين وما بعدهما، وأما قبل الوجه فذكرنا أنه تُستحب أمور، كغسل الكفين ثلاثاً، والبداة بمضمضة ثم استنشاق.

"وإن توضأ منكساً أربع مرات صح وضوؤه إن قرب الزمن" لأننا نقول إن الموالاة فرض، فحينئذٍ إن توضأ منكساً أربع مرات، يعني من الرجلين إلى الوجه، يغسل رجليه ثم يمسخ رأسه، ثم يغسل يديه إلى المرفقين، ثم يغسل وجهه. الآن هو بدأ بالعكس، فما الذي صح له الآن؟ غسل الوجه، وما قبله غير محتسب، ثم مرة ثانية، فنأخذ ما بعد الوجه وهو غسل اليدين إلى المرفقين، ثم مرة ثالثة فنأخذ ما بعدها وهو مسح الرأس، ثم مرة رابعة فنأخذ ما

بعدها وهو غسل الرجلين إلى الكعبين، فيصح الوضوء مُلَفَّقًا من أربع مرات لكن إن قرب الزمن، لكن بشرط قرب الزمان؛ لأن الموالاة فرض كما سيأتي، فلو بُعد الزمن بحيث يؤخّر غسل عضوٍ حتى ينشف الذي قبله، فإنه لا يصح الوضوء.

"ولو غسلها جميعاً دفعة واحدة" غسل جميع الأعضاء مرة واحدة، دفعة واحدة، صبّ الماء على جسمه كله، على أعضائه كلها، دفعة واحدة.

"لم يُحسب له غير الوجه" لأن الترتيب فرض.

"وإن انغمس ناوياً" أي ناوياً رفع الحدث.

"في ماء وخرج مُرتَّباً أجزأه وإلا فلا" خرج مُرتَّباً يعني خرج بترتيب أعضاء الوضوء، وطبعاً مع مسح الرأس في محله، "أجزأه وإلا فلا"

قال: "والسادس: الموالاة؛ لأنه صلى الله عليه وسلم -رأى رجلاً يصلي وفي ظهر قدمه لُمة قدر الدرهم لم يصبها الماء فأمره أن يعيد الوضوء، رواه أحمد وغيره، وهي أي الموالاة: أن لا يؤخر غسل عضو حتى ينشف الذي قبله" الموالاة معناها: ألا يؤخر غسل عضو من أعضاء الوضوء حتى ينشف الذي قبله، وذلك في الزمن المعتدل.

قال: "بزمن معتدل أو قدره من غيره" بأن كان حاراً أو بارداً؛ لأن الجفاف فيه يختلف، فيُنظر إلى الزمن المعتدل، ويُقدَّر به.

"ولا يضر إن جفّ" أي العضو.

"لاشتغاله بسنة" إن نشف هذا العضو المغسول، قبل غسل الذي بعده؛ لاشتغال المتوضئ بسنة من سنن الوضوء، فإن هذا لا يضر.

"كتخليل وإسباغ وإزالة وسوسة أو وسخ" كل ذلك لا يضر؛ لأنه متعلّق بالطهارة، فما كان من وسخٍ له تعلّق بالطهارة، كان من الطهارة، فإن هذا لا يؤثر، وأما الوسخ الذي لا يتعلّق بالطهارة فإن الاشتغال به يضر، إذا لما يقول المؤلف -رحمه الله- لا يضر جفاف الأعضاء لاشتغاله بسنة، أي كتخليل، كتخليل اللحية والأصابع؛ لأنه مستحبّ كما سبق ذكره، وكذلك إذا اشتغل بإسباغ الوضوء الذي ذكرناه من قبل في المستحبّات، أن يُبلغ الماء

إلى مواضع الطهارة، وكذلك إذا اشتغل بإزالة وسوسة، إذا كان قد شك مثلاً هل غسل مرتين أو ثلاث مرات، فسيجعلها على الأقل كما سبق، وكذلك إذا اشتغل بإزالة وسخٍ في أعضاء الوضوء، فإن ذلك لا يضر؛ لأنه مشتغلٌ بشيء له تعلقٌ بالطهارة، وأما إذا اشتغل بإزالة وسخٍ ليس متعلقًا بالطهارة، بأن لم يكن في أعضاء الوضوء، فهذا يضر؛ ولهذا قال -رحمه الله-:

"ويضره الاشتغال بتحصيل ماء" حتى لو كان للطهارة؛ لأنه ليس منها، حصل الماء قبل الطهارة، فيضره الاشتغال بتحصيل ماء، يعني تفوت الموالاة إذا جفَّ العضو لأجل اشتغال المتوضئ بتحصيل ماء؛ لأن هذا ليس من ما هية الطهارة، وكذلك إذا اشتغل بالإسراف، بأن زاد على القدر الذي يُغسل أو زاد على ثلاث مرات حتى جفَّت الأعضاء، فهذا إسراف خارجٌ عن الطهارة المستحبة.

قال: "أو وسخ لغير طهارة" بأن يكون على غير أعضاء الوضوء، فهذا خروج عن المشروع في الوضوء، فيضر إذا نشفت الأعضاء به، إذا الموالاة "ألا يؤخر غسل عضوٍ حتى ينشف الذي قبله"، يعني بالأخر غسل اليدين مثلاً حتى يجف الوجه، ولا مسح الرأس حتى تجف اليدين، ولا غسل الرجلين حتى تجف الرأس لو كانت مغسولة، وذلك في الزمن المعتدل، يعني معتدل الحرارة والبرودة.

"أو قدره من غيره" أي من غير المعتدل.

قال المؤلف -رحمه الله-: "وسبب وجوب الوضوء الحدث" يعني فيجب الوضوء بالحدث، وهذا ذكره ابن عقيل وغيره من أصحابنا، وفي الانتصار: "إرادة الصلاة بعد الحدث"، وقال ابن الجوزي: "لا تجب الطهارة قبل إرادة الصلاة، بل تُستحب" وقال في الفروع: "يتوجّه قياس المذهب بدخول الوقت لوجوب الصلاة إذا"، لكن قال شيخ الإسلام -رحمه الله-: "إن الخلاف لفظي" على كل حال السبب الذي وجبت الطهارة بناءً عليه، أو بسبب وجوده، هو الحدث، طبعاً الذي أوجب الطهارة هو الله عز وجل، لكن السبب الذي أوجبها، الذي أناط الشارع الوجوب به، أي بسببه، هو الحدث، وهذا الحدث الأصغر فيما يتعلق بالوضوء.

قال: "ويحل" أي الحدث.

"جميع البدن كجناية" يعني كما أن الجناية تحل جميع البدن، وإن كان المني خرج من الذكر فقط، لكن البدن كله يكون فيه الجناية، فهي صفة تقوم بالبدن كله، كذلك الحدث الأصغر يحل جميع البدن، ولهذا المحدث لا يحل له

مس المصحف بعضو غسله في الوضوء حتى يتم الوضوء كله، يعني لو غسلت يديك إلى المرفقين مثلاً وبقي مسح الرأس وغسل الرجلين، هل يصح أن تمس المصحف بيديك التي غسلتهما؟ لا، لا يجوز أن تمس المصحف، لماذا؟ لأنك مازلت مُحدِّثاً، يحل الحدث الأصغر جميع البدن، كما أن الجنابة تحل جميع البدن.

ثم قال -رحمه الله-: "**والنية شرطٌ**" وهذا ما سنتكلم عنه في الدرس القادم إن شاء الله مع الكلام على صفة الوضوء بالتفصيل، ومباحث مهمة متعلقة بأعضاء الوضوء، كحد الوجه، وحد الرأس، ونسأل الله تعالى أن يرزقنا وإياكم العلم النافع والعمل الصالح، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

نهاية الدرس الحادي عشر